



## الجديد في حزمة العقوبات الرابعة ضد إيران!

التقييم : ممتاز

2008/8/11

حتى قبل أن ترد إيران على حزمة الحوافز الثانية التي قدمتها المجموعة 1+5 كان الحديث على قدم وساق حول فرض عقوبات جديدة على إيران. ربما لا يبدو ذلك مستغرباً بالنظر إلى أجواء التصعيد التي ترافق هذا الملف منذ أن برز لأول مرة في صيف 2002. ومع مرور سبع سنوات من التطورات التي لم تكن يوماً تشير إلى أفق للحل السياسي، يعود ويتكرر الحديث عن فرض عقوبات جديدة.

السؤال في هذا السياق ما هو الجديد-إن كان هناك- من جديد في عودة الحديث عن العقوبات؟

في البداية يجب الإشارة أن فرض العقوبات على إيران لم يكن فقط مرتبطاً ببرنامجها النووي، بل نستذكر هنا أن واشنطن قد فرضت على إيران عقوبات اقتصادية منذ مطلع الثمانينات، وكانت واشنطن تعيد بشكل أو آخر العقوبات التي فرضتها على كوبا العدو الذي بقي تحت العقوبات الأميركية ربما أكثر من 40 سنة. وهذا ربما يشير إلى مسألة غاية في الأهمية وهي أن الخصومة بين إيران وواشنطن وكذلك الدول الغربية ربما تتعلق بعدم رضا الأخيرة عن طبيعة وحركة النظام السياسي الإيراني.

تواجه إيران منذ مطلع الثمانينات ثلاثة أنواع من العقوبات يمكن تصنيفها كما يلي:

1. العقوبات التي تفرضها دولة، ومثال ذلك الولايات المتحدة، وقد لا يعني أن الدول الأخرى بذلك، لكن واشنطن تستخدم ورقة القدرة الاقتصادية وسيطرتها على أكثر من 35% من الاقتصاد العالمي للضغط على الشركات والحكومات لتطبيق هذه العقوبات على إيران. وقد نجحت واشنطن في فرض عقوبات تكنولوجية على إيران فيما يتعلق بقطع الغيار والتكنولوجيا الدقيقة، إضافة إلى حجز الودائع الإيرانية في البنوك الأميركية، وأخيراً فرض عقوبات على بنوك إيران بما فيها البنك المركزي بدعوى تحويل هذه البنوك أموالاً إلى منظمات مثل حزب الله وحماس، وكذلك تسهيل اتفاقات تساعد إيران على الحصول على تكنولوجيا قد تستخدمها إيران لتطوير برنامجها النووي.

2. العقوبات التي تفرضها منظمة إقليمية ومثال ذلك العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، وغالباً ما تكون هذه العقوبات صدى للعقوبات التي تفرضها واشنطن، وقد فرض الأوروبيون عقوبات في العام 2007 والتي تم تحديث مشروعها قبل أيام لتشمل بالإضافة إلى البنوك والشركات الإيرانية والشخصيات مزيداً من التضييق على تقديم الائتمانات البنكية، وكذلك تفتيش البضائع المتوجهة إلى إيران عبر كل شركات النقل البحري والجوي. العقوبات تبدو مرتبطة بعدم حصول الدول الأوروبية على جواب من طهران يتعلق بوقف التخريب حسيماً ورد في حزمة الحوافز التي قدمتها المجموعة 1+5 إلى إيران. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يتخذ هذا الموقف كوسيلة ضغط على إيران لإقناعها بوقف التخريب- وفق الرؤية الأوروبية-.

3. العقوبات الأممية (التي يصدرها مجلس الأمن)، والتي تفرض على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطبيقها بموجب المادة 23 والتي تنظم عمل مجلس الأمن. فرضت على إيران بين عامي 2006-2008 ثلاث حزم من العقوبات بموجب القرارات 1737، 1747، 1803، وهي عقوبات تشمل مزيداً من التضييق الاقتصادي على إيران في مجال التبادل التجاري، الحصول على التكنولوجيا، الحصول على القروض من مؤسسات مالية دولية، منعها من الحصول على إئتمانات بنكية، منع سفر شخصيات إيرانية.

في هذا السياق يأتي الحديث عن حزمة عقوبات رابعة، وهي الحزمة التي رشح أنها ستتناول قضايا أكثر تأثيراً على الاقتصاد الإيراني كما يرى مقدمو هذا الاقتراح، فمن المتوقع أن تفرض عقوبات على عمل الشركات الكبرى في قطاعي الغاز والنفط الإيرانيين، وقد تشكل هذه العقوبات فرض عقوبات أشد على الشركات التي لا تلتزم، ويعتقد أن العقوبات ستطال تصدير البنزين إلى إيران، لا سيما أن إيران تستورد جزءاً كبيراً من احتياجاتها من البنزين من الخارج بسبب عدم الكفاءة التكنولوجية للمصافي الإيرانية، والمتأثرة بالعقوبات المفروضة سابقاً على إيران.

ويذهب الاعتقاد كذلك إلى التضييق على سفر الشخصيات الإيرانية إلى العواصم الأوروبية وكذلك الحد من تحركات البعثات الدبلوماسية الإيرانية في العواصم الغربية. من الواضح أن مجموعة 1+5 ستأخذ وقتها في وضع مشروع العقوبات الجديد حتى أواخر شهر أيلول، وستعمل الدول الغربية على التوصل إلى توافقات مع روسيا والصين على مشروع القرار في محاولة لمنع الدولتين من استخدام الفيتو. الولايات المتحدة كانت قد أرسلت رسالة مهمة جداً للصينيين حيث أوقفت واشنطن بيع أسلحة إلى تايوان بموجب صفقات سابقة، وهو الأمر الذي ربما تتوقع واشنطن من مقابل له في الملف الإيراني.

ربما تنجح القوى الكبرى في فرض العقوبات على أي دولة والحالة الإيرانية مثال على ذلك، لكن الأمر الأهم هو مدى التزام الدول بتطبيق هذه العقوبات، وإلى أي حد تلتزم؟ فقط على سبيل المثال لم تلتزم الدول الأعضاء كلها بالقرارين 1737 و1747، وهناك الكثير من الدول لم تعلن حتى الآن بدء تنفيذ القرار 1803، كما أن هناك دول وشركات مرتبطة بعقود واتفاقيات مع إيران، فكيف ستلتزم وتعرض مصالحها إلى خسارات كبيرة، على سبيل المثال ماذا ستفعل سويسرا التي وقعت اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا بأكثر من 20 بليون دولار لمدة

25 عاماً؟ في هذا السياق تجدر الإشارة أن تقرير الاتحاد الأوروبي حول صادرات دول الاتحاد الـ(27) إلى إيران قد تجاوز 4 بلايين دولار في الخمسة أشهر الأولى من عام 2008، بنسبة زيادة تقدر 17.8% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

إن فرض أي عقوبات على أي دولة سيضعف من تحدياتها الاقتصادية وزيادة الضغط على الموارد، ومضاعفة الضغوط على الطبقة المتوسطة، وهو الأمر الذي ينال من ثقتها بالنظام السياسي، لكننا يجب أن لا ننسى ان الدول لديها من الأدوات القادرة على التقليل من تأثيرات العقوبات، ولكن هذه الأدوات أيضا مكلفة وتجعل الدولة في حالة سباق ماراتوني للحد من تأثير العقوبات المتتالية، وهو أمر يهك أي دولة مستهدفة بالعقوبات.

مشروع العقوبات الرابع قد يدفع بعض الدول إلى التسريع في خيار الحسيم بشأن الملف النووي، وذلك للأضرار التي ستتعرض له بعض الاقتصاديات مع استمرار العقوبات في عالم أصبح اقتصاده أكثر ارتباطا من أي وقت مضى، لا سيما في موضوع الطاقة، لذلك يبدو أن حزمة العقوبات الجديد ستعلن بداية مرحلة في تطورات أزمة الملف النووي الإيراني، فإما أن تكون فاتحة حقيقية للدبلوماسية أو مؤشرا لفشل الدبلوماسية والتوسل بالقوة لحل مسألة الملف النووي الإيراني.

[mahjoob.zweiri@alghad.jo](mailto:mahjoob.zweiri@alghad.jo)

محجوب الزويري